بغير الواو شامل للفاء وقد تقدم ما يكفي
في الربط في العطف على جملة ذات وجهين
بل بعضهم عينها في الربط في العطف
المذكور ولم يكتف بالواو وقد يفرق بان الواو
لمطلق الجمع في المفردات لا في الجمل فلذا
تعينت هنا ولم يكتف بغيرها تدبر قوله
ضمير اسم سابق اي على الفاعلية او
النيابة عن الفاعل قوله فقد يكون
الخ كالصريح في ان ما ذكر يكون من باب
الاشتغال وهو ما صرح به في التسهيل لكنه
يرد عليه ان ضابط الاشتغال لا يصدق
عليه لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل
في الاسم المتقدم لما علمته من ان الفاعل
لا يجوز تقديمه قوله ثم فان حصل ذلك
بما اقتضى النصب احتاج الى فرق وقد يقال المنع
من العمل لعارض ان الفاعل لا يتقدم لا
لذات العامل تدبر قوله اذا قدرت ما
كافة اما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان
الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء
حينئذ كما تقدم ومثل كونها كافة هو
كونها مصدرية في وجوب الرفع لان

المرفوع

المرفوع يكون فاعل فعل محذوف يفسره هو
المذكور لانها يجب ان يليها فعل ظاهرا او مقدر
كما افاده في التصريح قوله او بالفاعلية
كان الاولى ان يقول او بفعل مقدر ليدخل
نحو ان زيد ضرب بالبنا للمفعول قوله
نحو وان احد من المشركين استجارك اي
من كل تركيب وقع فيه اسم الاشتغال بعد
ما يختص بالفعل واورد عليه اللقاني ان
اداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا لا ناصبا
وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز ان
يكون نعتا والتقدير بقرينة المقام ان
وجدت احدا او قد يقال مراد الشيخ بتعين الفا
علية امتناع الرفع بالابتدا لا امتناعه
النصب بعامل مقدر تدبر قوله نحو زيد
ليقم انما ترجحت الفاعلية فيما ذكر فرارا من
الاخبار بالجملة الطلبية مع ان ذلك
يستدعي حذف الفعل ولام الامر وهو
شاذ فكيف يكون راجحا قوله ونحو قام
زيد وعمرو قعد انما ترجحت الفاعلية
طلبا للتناسب بين المتعاطفين قوله ونحو
ابشرا منا واحدا الخ انما ترجحت الفاعلية

Copyright © King Saud University